بارا لفظ اسكت لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في بعض الاعلام المذكوره بل
ليقصد بصه اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم لاسكت
كلاما ما بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت الذي هو فعل امر من قولك اسكت
الذي هو اسم لاسكت فعل امر فمن اين يثبت ان السكوت نظير صه بحسب
المعنى مع فرع فهل من التحقيق فتفهم على انه لو سلم كونه نظيره معنى ونوعا كما
ادعاه المصنف يعني الناظم لزم الدور في التعريف المذكور وليس بخاف انتهى
فاما ابن الناظم فاستدل على اسمية اسما الافعال بانتفاء الحرف قد ار الامرين
اسميتها وفعليتها والاسم هو الاصل والالحاق به عند التردد اولى ويجوز ان
يستدل على اسميتها بالتنوين والتعريف فيقال قلته لم اختص كون الشيء
مسندا اليه بالاسم حتى صح ان يجعل علامة عليه قلت قال الرضي وانما اختص
كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه محكوم عنه اما في الحال او في الاصل كما
ذكرنا ولا يحكم الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا
ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص الشبه والجمع
والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا
فالتانيث والتثنية والجمع فيها راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله

• يا ما أميلح غزلانا شدن لنا • من هؤلياء كن الضال والسمر •

راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو
شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما قوله تعالى
رب ارجعون على نا ويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسيّ اضربا
عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد
لامثله في اللفظ غير مغ المعنى والجمع ضم مفرد لمثله او اكثر في اللفظ غير مغ
المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرار كما ذكرنا والتكرار ضم الشيء لمثله في
اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان
يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المشي
والمجموع لمشابهته له من حيث ان التاكيد للفظ ايضا ضم شيء لمثله

في

في اللفظ فان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل ليكل وسعديك .
وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى انتهى وفاك
السيد لان الفعل فان كان مسندا لكن لا يمكن ان يكون مسندا اليه والحرف
لا يصلح لشيء منهما انتهى قوله فان كان مسندا قال استاذ شيخنا لانه وضع
للحدث مع نسبته الى فاعل معين فهو لا يحقق الا مسندا بعض معناه الى الفاعل
فخرج بهذا الاعتبار مسندا لا تمام معناه قال قلت قد صرح السيد وغيره من
المحققين بان الافعال الناقصة لا تدل على معنى مستقل بالحدث ولذا عدها
المنطقيون اداة فلا يكون مسندا قلت مراده بالفعل غيرها كما افصح به
في حاشية المطول الا ان الظاهر ان النحاة لما جعلوها فعلا قدروا انها
دالة على الحدث في اصل وضعها ضرورة فهي مسندة دالة على معنى في نفسها
مقترن تقديرا بالزمان فيصح فلا تغفل وقوله لا يمكن ان يكون مسندا اليه قال
استاذ شيخنا الا باعتبار معناه لما سيجيء ولا باعتبار بعض معناه لانه اعتبر
فيه من حيث انه مسند ولا يمكن ملاحظته مسندا اليه لانه على خلاف
وضعه كذا قرره السيد ولقائل ان يقول مخالفة الوضع انما يلزم
اذا انتفى الموضوع له فاما اذا لوحظ مسندا اليه شيء ومسندا هو الى اخر فلا
تتم المخالفة بحصول المعنى الوضعي مع زيادة اعتبار فلا يتم الدليل ويمكن
دفعه بما تقرر ان المسند اليه او به اسناد اتاما كما في الفعل لا يمكن ربطه
تاما بشيء اخر فلو اسند الى الحدث خرج عن كونه مسندا وهو خلاف
الوضع لكن الحق في الجواب ما اشار اليه في حواشي الاصول من انا نعلم
قطعا ان الحدث المستفاد من الفعل على وجه لا يمكن الحكم عليه
فالمقصود انه اعتبر فيه على وجه لا يصلح للحكم عليه فلو اسند اليه فهو
على خلاف وضعه افول بل على وجه لا يصلح لوصفه او اضافته او
الاضافة اليه بل النسبة اليه فلو جعل احدها خرج عن وضعه ويجري
الدليل في الزمان ايضا فتامل فاحفظه فانه من النفايس النوادر وقوله
والحرف لا يصلح لشيء منها قال استاذ شيخنا وذلك لانها موضوعة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)